الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: بنوك

عنـــوان الموضـــوع:

دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية

-دراسة ميدانية لعينة من البنوك في ولاية المسيلة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

من إعـداد الطلبة:

- حمدي رضا مصطفى

تحت الإشراف الأستاذ:

- أ/ قمان

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	أ. مساعد قسم(أ)	جامعةالمسيلة	رئيسا
قمان مصطفى	أ. مساعد قسم(أ)	جامعةالمسيلة	مشرفا ومقررا
طويرات رابح	أ. محاضر قسم(أ)	جامعةالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر و عرفان

قبل كل شيء نشكر اللّه عز وجل شكرا جزيلا طيبا

مباركا فيه ونحمده حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه

و عظيم سلطانه.

فلك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد

بعد الرضى باركت في وقتنا ويسرت عملنا و من كل ما سألناك

ربنا أعطيتنا فلك الشكر كثيرا ولك الحمد كثيرا

ثم نتقدم بأرقى آيات الاحترام و التقدير و أسمى عبارات الشكر

و العرفان إلى أستاذنا المشرف "قمان مصطفى"

الذي ساعدنا بكل تواضع وكرم ووجهنا توجيها علميا منهجيا

سليما لإتمام هذا العمل

و إلى جميع أساتذتنا الكرام من ابتدائي إلى الجامعة

الذين كان لهم الفضل الكبير في وصولنا لهذه المرحلة

و إلى كل من علمنا حرفا

.....فشكرا جزيلا

إهداء

بداية أشكر الله الكريم الذي وفقنا في إنجاز

هذا العمل والذي أسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يدخره

لنا في ميزان الحسنات يوم الدين.

من منطلق الحب والوفاء أهدي الفرحة بإتمام عملي هذا إلى:

الغالية، مصدر الأمان ونبع الحب والحنان التي ألهبت عزمي و كانت مصدر التفاؤل والأمل

فأشرقت أيامي إلى التي كانت نورا يضيء الظلام وأملا يزيدني عزما وإرادة إلى التي

شقت لأسعد وبكت لأفرح وسهرت الليالي الطوال لأفوز وأنجح في الحياة "أمي الحبيبة."

إلى"أبي"الغالي، أستاذي و مرشدي الذي علمني معاني الحياة.

إلى جدي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته " طاهر " الذي لا طالما كان الحافز والدافع لي من

أجل المضي قدما في طلب العلو و الوصول إلى العلى.

إلى جدي و جدتي اللذان وافتهما المنية ولم أرتوي من عطفهما.

إلى جميع الذين قاسموني أفراحي وأحزاني.

وإلى كل أفراد العائلة ذكرانا وإناثا،

و إلى جميع الأصدقاء والأحبة الذين قضيت معهم أجمل أيام عمري.

إلى طلبة العلوم التجارية دفعة 2016-2017.

إلى كل أساتذة الكلية، وأخص بالذكر أساتذة قسم العلوم التجارية.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي.

حمدي رضا

إهداء

إلى من حفر الزمان إسمها في ذاكرتي

إلى من حملتني وهنا على وهن في بطنها

إلى من غرست حنان روحها في قلبي

إلى رمز العطاء و الوفاء..... "أمي الحبيبة".

إلى الذي رأى في شخصيتي حلما يتحقق

إلى من وضع من تعبه سلاحا لي و عنائه راحة لي

إلى قرة عيني و سبب نجاحي و نبض قلبي

إلى من غرس في قلبي شجرة العلم ووفر لي سبيل الحياة..... "أبي العزيز".

إلى من شاركني رحلة الحياة سعادتها و أحزانها ....."إخوتي وأخواتي الأعزاء".

إلى كل الطلاب و الطالبات إلى السائرين على طريق العلم و المعرفة.

إلى كل من تصفح أوراق هذه المذكرة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

حمادي بلال

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات.....**II-I**

فهرس الجداول والأشكال.....**VI-III**

مقدمة عامة.....**أ-جـ**

الفصل الأول: حوكمة البنوك

تمهيد..... **4**

المبحث الأول: الأسس النظرية لحوكمة الشركات..... **5**

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات 5

المطلب الثاني: أهداف وأهمية حوكمة الشركات. 6

المطلب الثالث: مبادئ ومحددات حوكمة الشركات..... 8

المطلب الرابع: محددات حوكمة الشركات 9

المبحث الثاني: حوكمة البنوك **11**

المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك..... 11

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة البنوك 12

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك..... 13

خلاصة الفصل.....**14**

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية ومساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك

تمهيد.....**15**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية.....**16**

المطلب الأول: ماهية المراجعة 16

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية..... 16

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية 17

المطلب الرابع: معايير المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات 18

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الحوكمة في البنوك.....**20**

المطلب الأول: تطور علاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة البنوك 20
المطلب الثاني: أثر تطور معايير المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة البنوك 21
المطلب الثالث: تحديد مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة..... 22
خلاصة الفصل.....**24**

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة

تمهيد.....**25**
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....**26**
المطلب الأول: أسلوب الدراسة..... 26
المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة 27
المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة..... 28
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان **37**
المطلب الأول:الخصائص الديمغرافية للعينة..... 37
المطلب الثاني: تحليل إجابات المتعلقة بالفرضيات الأولى، الثانية والثالثة..... 42
المطلب الثالث: تحليل إجابات المتعلقة بالفرضيات الرابعة، الخامسة والسادسة. 48
خلاصة الفصل.....**56**
الخاتمة العامة.....**57**
قائمة المراجع.....**59**
الملاحق.....**61**

1- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	درجات مقياس ليكرت الخماسي.	28
(2-3)	نتائج قيمة الفا كرونباخ.	29
(3-3)	حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الأول.	30
(4-3)	حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثاني.	31
(5-3)	حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثالث.	32
(6-3)	حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الرابع.	33
(7-3)	حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الخامس.	34
(8-3)	حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور السادس.	35
(9-3)	حساب الارتباط بين كل محور مع الدرجة الكلية للإستبيان.	36
(10-3)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف ملكية البنك.	37
(11-3)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف الفئة الوظيفية.	38
(12-3)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف الفئة الوظيفية.	39
(13-3)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب متغير الخبرة المهنية.	41
(14-3)	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول.	42
(15-3)	يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثانية.	43
(16-3)	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني.	44
(17-3)	يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثانية.	45
(18-3)	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثالث.	46
(19-3)	يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثالثة.	48

(3-20)	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الرابع.	49
(3-21)	يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الرابعة.	50
(3-22)	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الخامس.	51
(3-23)	يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الخامسة.	52
(3-24)	نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور السادس.	53
(3-25)	يبين نتائج اختبار T.test للفرضية السادسة.	54

2- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف ملكية البنك.	37
(3-2)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف الفئة الوظيفية.	38
(3-3)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف المؤهل العلمي.	40
(3-4)	التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب متغير الخبرة المهنية.	41

مقدمة عامة

مقدمة عامة

بعد أزمة الإنهيارات والفضائح المالية التي عرفتها كبريات الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا تم تبني نظام الحوكمة الذي جاء كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل فرض رقابة تحمي المصالح المشتركة لجميع أطراف ذات المصلحة وتحافظ على استمرارية الشركة وتحقيق تقدمها وازدهارها وإيجاد حلول تسمح لها بالحفاظ على بقائها، وتحتاج الحوكمة لمجموعة من الوسائل وآليات الرقابة لضمان التطبيق الجيد لمختلف مبادئها وكذا فرض قواعد الشفافية والإفصاح لحماية الأطراف ذات المصلحة.

حيث تتعدد آليات الرقابة ومن بين هذه الآليات المراجعة الداخلية التي تعتبر من بين أهم الآليات المهمة في الشركة، حيث تقدم معلومات ملائمة تفي باحتياجات المستفيدين وإضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية التي تعبر عن حقيقة الشركة وتسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة على رأسهم المساهمين من التأكد أن حقوقهم محترمة وأصواتهم مسموعة فيما يخص تسيير الشركة وضمان الاستغلال الأمثل لطاقاتها ومواردها.

البنوك هي أكثر المؤسسات حاجة إلى تطبيق الحوكمة، وهذا نضرا لسرعة تأثرها بالمشاكل حيث أن خطئ بسيط يمكن أن يؤدي لعواقب وخيمة، فهي تسعى من خلال هيأتها الرقابية التي تعتبر المراجعة الداخلية أخد عناصرها من مراقبة التطبيق الجيد للحوكمة للتحكم الرشيد في القرارات البنكية وضمان مصالح مختلف الأطراف في البنك، وتكون هاته المراجعة وفق ما تنصه المعايير الدولية كمعايير لجنة بازل خصوصا مع تطبيق الحوكمة في البنوك.

بغية الإلمام بهذا الموضوع سنحاول طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة"؟

انطلاقا من هذا الإشكال يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

- هل المراجعة الداخلية تساهم في ضمان إطار فعال للحوكمة في البنوك التجارية؟
- هل المراجعة الداخلية تساهم في حفظ جميع حقوق المساهمين في البنوك التجارية؟
- هل المراجعة الداخلية تساهم في توفير المعاملة المتساوية بين المساهمين في البنوك التجارية؟
- هل المراجعة الداخلية تساهم في حفظ حقوق أصحاب المصالح المختلفة في البنوك التجارية؟

- هل المراجعة الداخلية تساهم في تحديد مسؤوليات الإدارة في البنوك التجارية؟
- هل المراجعة الداخلية تساهم في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية؟

2-الفرضيات

الفرضية الرئيسية: "**تساهم المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة**".

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- المراجعة الداخلية تساهم في ضمان إطار فعال للحوكمة في البنوك التجارية.
- المراجعة الداخلية تساهم في حفظ جميع حقوق المساهمين في البنوك التجارية.
- المراجعة الداخلية تساهم في توفير المعاملة المتساوية بين المساهمين في البنوك التجارية.
- المراجعة الداخلية تساهم في حفظ حقوق أصحاب المصالح المختلفة في البنوك التجارية.
- المراجعة الداخلية تساهم في تحديد مسؤوليات الإدارة في البنوك التجارية.
- المراجعة الداخلية تساهم في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه زاوية من الزوايا التي تعالج موضوع الحوكمة من جانب دور الذي تساهم به آليات المراجعة الداخلية في مساعد البنك للوصول إلى الأهداف منشودة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة بشكل فعال في البنوك التجارية.

4- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى مجموعة من الأهداف منها:

- التعرف على نظام الحوكمة في البنوك التجارية.
- التعرف على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية.
- تعرف على علاقة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية.

5-أسباب اختيار الموضوع

توجد عدة أسباب لإختيار موضوع البحث منها:

- الموضوع يتناسب مع اختصاصنا.
- أهمية ومكانة المراجعة الداخلية في عمل البنوك.
- حداثة الموضوع في البنوك التجارية الجزائرية.

– الميول الشخصي لهذا الموضوع.

6-المنهج المتبع

لمعالجة الإشكالية المطروحة ومختلف التساؤلات الفرعية، اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي.

7- الدراسات السابقة

– **ابراهيم إسحاق نسمان:** دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة،البحث عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة لكلية التجارة بالجامعة الإسلامية– غزة، 2009 حيث عالج الباحث الإشكاليته المتمثلة في دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، في 6 فصول وكانت نتائجه على أن المراجعة الداخلية تجسد الفعالية المنشودة في تطبيق الحوكمة وكذا إن لجنة المراجعة تأثر بشكل رئيسي في ضمان إجراءات العمليات التي تستخدمها الإدارة مما يحقق زيادة كفاءة ونوعية التقارير المالية التي تساعد المصرف للوصول إلى أهداف منشودة وتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة بشكل فعال في المصارف.

– **براهمة كنزة:** دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، سنة 2014 حيث سعت الباحثة إلى الإجابة على التساؤل الذي يدور حول امكانية التدقيق الداخلي في المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات وضمان نجاح مسارها التطبيقي، وخلصت إلى أن التدقيق الداخلي يعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا يكون له دور مساهم في دعم الحوكمة داخل المؤسسة.

8- تقسيمات البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين يمثلان الجانب النظري والفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي للدراسة.

– الفصل الأول: تم فيه دراسة الإطار النظري لحوكمة البنوك والذي يشمل على ماهية الحوكمة ومبادئها وكذا ماهية حوكمة البنوك.

– الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة.

– الفصل الثالث: وقد تم من خلاله تجسيد الدراسة النظرية على عينة من البنوك التجارية–المسيلة– وذلك عن طريق إستبيان

الفصل الأول:

حوكمة البنوك

تمهيد

بعد سلسلة الفضائح والانهيارات المالية وانتشار الفساد المالي والإداري الذي أدى إلى إفلاس العديد من الشركات الكبرى على مستوى العالم، حيث كشفت هاته الأزمة عن مشاكل هيكلية تتمثل في سيطرة المديرين على مقدرات الشركة، واستغلالها لصالحهم بالدرجة الأولى، ولأنهم يقومون بإدارة أموال الغير وليس أموالهم الشخصية الخاصة حيث من الطبيعي أن يكون هناك إهمال وتفريط وكذا إخفاء النتائج والتلاعب بها، وأخذت قضية البحث عن سبل ووسائل للخروج بحلول لتلك المشاكل، وأيضا لضمان قيام تلك الشركات بدورها المنشود، فظهرت الحاجة إلى تطبيق الحوكمة حيث عقدت العديد من المؤتمرات الدولية من مختلف الهيئات الدولية لتبني معايير ومبادئ لحوكمة الشركات لتعمل على ضبط عمل الشركات وتضمن النزاهة والشفافية والإفصاح والمعلومات للمستثمرين.

البنوك وكغيرها من الشركات وبتبنيها لنظام الحوكمة، تسعى جاهدة من أجل تسيير شؤونها بأكمل وجه وأيضا لتجنب المشاكل التي قد تواجهها، من خلال التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- الأسس النظرية لحوكمة الشركات.
- حوكمة البنوك.

المبحث الأول: الأسس النظرية لحوكمة الشركات

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي أخذت مكان الصدارة في الاهتمام العالمي فيما يخص إدارة وتسيير الشركات، بعد تبنيه لحل أو تجنب المشاكل وانهيارات كما حدث لبعض كبرى الشركات العالمية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات

رغم تعدد المفاهيم حول مصطلح الحوكمة إلا أنها تشترك في الخصائص التي تتصف بها وهذا راجع إلى رأي ومنظور كل باحث.

أولا: مفهوم حوكمة الشركات

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه من طرف الاقتصاديين والباحثين لمفهوم حوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور، وفيما يلي مجموعة من التعاريف نذكر منها:

-**التعريف الأول:** الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية .[1]

- **التعريف الثاني:** وهو التعريف الصادر من المنظمة الاقتصادية الأوروبية (OECD) فيعرفها بأنها: مجموعة العلاقات بين الشركة، ومجلس الإدارة، والملاك، وكل الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهي الأسلوب الذي يوفر الهيكل، أو الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد وتحقيق أهداف الشركة، ومراقبة الأداء، والنتائج، وصولا للأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، والذي من خلاله يتم تقديم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في سعيه لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة، ومساهميها، وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة.[2]

1- حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات"المفاهيم-المبادئ- التجارب"تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للنشر، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005، ص3.

2- مجدى محمد سامى، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، يوليو 2009، جامعة الإسكندرية، ص ص15-16.

وفي الأخير يمكن إدراج تعريف بسيط لحوكمة الشركات، إذ تعرف على أنها: "النظام الذي تقاد وتراقب به الشركات".[1]

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

من خلال استعراض مفهوم وتعريف حوكمة الشركات نجد أن هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها حوكمة الشركات وتتمثل في:[2]

- **الانضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.
- **المساءلة:** إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** النظر إلى الشركة كمواطن جيد.
- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية حوكمة الشركات.

يساعد التطبيق الجيد لنظام حوكمة الشركات على ضمان وحسن واستغلال رأسمال المؤسسة أحسن استغلال، إضافة إلى استعمال الشركة لرأسمالها بفعالية كما تساعد في الحفاظ على ثقة واطمئنان المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

أولا: أهداف حوكمة الشركات

تسعى الشركات من خلال تطبيقها لنظام حوكمة الشركات إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن

1- عبدي نعيمة، **دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص5.

2- بن داود محمد عبد النور، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة على عينة من شركات في ولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم مالية ومحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014-2015، ص9.

تلخيصها كمايلي:[1]

– العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد.

– حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.

– منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

– ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.

– الإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.

– تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.

– تسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسيين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وعدة شركات.

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات

يعتبر تطبيق الحوكمة ذا أهمية بالغة لدى الشركات، من أجل تحقيق الغاية التي تسعى للوصول إليها وتتجلى أهمية حوكمة الشركات في:[2]

– جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل.

– تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين[3].

– مكافحة الفساد المالي والإداري وما يترتب عليه من فقر وبطالة.

– ضمان حصول المستثمرين على عائد مجز على استثماراتهم.

1– محمد نجيب ومحمد صادق حسن، **دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2006، ص12.

2– أمال عياري، أبوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر المالية، البنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6–7 ماي2012، ص5.

3– فكري عبد الغني محمد جودة، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص ص 18–19.

– زيادة النمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
– ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم.
– تدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية العالمية.
التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة والاستخدام الأمثل لحصيلتها المالية.

المطلب الثالث: مبادئ ومحددات حوكمة الشركات

لتحقيق أهداف الحوكمة لابد من توافر مبادئ قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات.

أولا: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد لمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، من بين هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) التي أصدرت 6 مبادئ وهي كالتالي:[1]

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي

1– كمال بوعمم، زايدي عبد السلام، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، 18–20 نوفمبر 2009، ص6.

عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار بالمعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: يجب أن ينطوي إطار ممارسة حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يراها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سلمية.[1]

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية: وتخص الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل لمجلس الإدارة وتضمن مسائلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.[2]

المطلب الرابع: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى ومستوى وجودة مجموعتين من المحددات هي:[3]

المحددات الخارجية: تشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على:

– القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل قوانين سوق المال والشركات، القوانين المتعلقة بالإفلاس وكذا القوانين التي تنظم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

1– عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012، ص39.

2– مرجع سابق، ص39.

3– براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركاتEMO دراسة حالة مؤسسة المحرّكات الخروب ولاية قسنطينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014، ص ص16–15 .

– كفاءة القطاع المالي (سوق المال والبنك) في توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل الذي يشجع الشركات على التّوسع وتحسين أساليب التسيير.

– درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

– كفاء الأجهزة والهيئات الرقابية (بيئة سوق المال) في تنفيذ الرقابة على الشركات.

تعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، من خلال تقليل التعارض بين مصالح مختلف الأطراف في الشركة.

المحددات الداخلية: وتشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

المبحث الثاني: حوكمة البنوك

للبنك دور هام في دفع التنمية الاقتصادية للدول حيث يعتمد النشاط الاقتصادي عليه الى حد كبير في توافر الائتمان كما يمتلك خصائص تجعل لإفلاسه أضرارا جسيمة عن باقي الأعوان الاقتصاديين تتطلب سنوات لحلها، هذا ما يجعل لحوكمة البنوك خصوصية في التحليل عن باقي الشركات.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة البنوك

تملك البنوك خصائص ومميزات تجعل منها أداة مهمة في دفع التنمية الاقتصادية وتتطلب وفقا لذلك معاملة مميزة عن باقي الشركات خاصة فيما يتعلق بالحوكمة.

وللإيضاح أكثر سوف يتم التطرق لماهية حوكمة البنوك وتبيين أهم النقاط التي تخص علاقتها بموضوع الحوكمة.

-**التعريف الأول:** حوكمة البنوك هي مراقبة الأداء من طرف مجلس الإدارة، والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.[1]

-**التعريف الثاني:** حوكمة البنوك هي الطريقة التي تدار بها أعمال البنك بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية، وإدارة المخاطر، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب أمن وسليم من جهة أخرى.[2]

بمعنى أوسع، يشمل نظام الحوكمة من المنظور البنكي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز البنكي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، وباتت سلامة الجهاز البنكي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلوهم في مجلس إدارة البنك.[3]

1- جدايني ميمي، جدايني سامية، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر المصارف**، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات آفاق وتحديات: أيام 25 – 26 نوفمبر 2008، الشلف، ص3.

2- طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص438.

3- أمال عياري، أبوبكر خوالد، **مرجع سابق**، ص8.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة البنوك

قدت الجنة بازل ثمان مبادئ للبنوك من أجل العمل على تحسين وترقية وتعزيز معايير الحوكمة السليمة، وهي تركز على الاستخدام الجيد للحوكمة على وظائف ومسؤوليات كل من مجلس المديرين والإدارة العليا، وهي كالتالي:[1]

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل البنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفة المالي، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة ولجنة الأجور.

المبدأ الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في البنك أنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين.

المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.

المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية.

المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الآجل الطويل.

المبدأ السابع: ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف.[2]

المبدأ الثامن: يجب أن يتفهم أعضاء مجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.[3]

1- مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي: **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري مخبر مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012، ص7.

2- أمال عياري، أبوبكر خوالد، **مرجع سابق**، ص12.

3- طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص424.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك

تشترك عدة أطراف في تفعيل وتطبيق الحوكمة في البنوك حيث تتلخص تلك الأطراف بأنها أطراف داخلية وأخرى خارجية، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:[1]

أولا: الأطراف الداخلية: وتشمل كل من:

– **حملة الأسهم:** يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات البنك.

– **مجلس الإدارة:** وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

– **الإدارة التنفيذية:** لابد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة البنك، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.

– **المراجعين الداخليين:** أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

ثانيا: الأطراف الخارجية: وتشمل كل من:

– **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:** يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.

– **دور العامة:** إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء البنك، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي:

أ– المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز البنكي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال البنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

ب– شبكة الآمان وصندوق تأمين الودائع: يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الآمان (نظام التأمين الضمني – نظام التأمين الصريح).

جـ– وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

1– أمال عياري، أبوبكر خوالد، **المرجع السابق**، ص9.

خلاصة الفصل

تعتبر الحوكمة نظام تقاد به الشركات والبنوك ويقوم على حفظ أصحاب المصالح، حيث أنها ترتكز على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات وضمان حماية أصحاب ذات المصلحة.

تعتبر الحوكمة ذات أهمية بالغة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.

بذلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ.

تمهيد الفصل

المراجعة الداخلية تعتبر أحد أهم آليات الرقابة التي تحمي مصالح الشركات إذا أصبح وجودها لا غنى عنه، فهي وسيلة للوصول الى خدمة أطراف عديدة تضمن حقوقها.

البنوك هي أكثر المؤسسات حاجة الى تطبق اجراءات المراجعة الداخلية، وهذا نضرا لسرعة تأثرها بالمشاكل حيث ان خطئ بسيط يمكن أن يؤدي لعواقب وخيمة، وتكون هاته المراجعة وفق ما تنصه المعايير الدولية كمعايير لجنة بازل خصوصا مع تطبيق الحوكمة في البنوك.

وعلى ضوء هذا ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين وهي كالتالي:

- الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية.
- أداء المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية

توسع حجم الشركات وتعدد أنشطتها عقد من مهام الإدارة، خاصة من حيث المراقبة وحتى تتوصل إدارة المؤسسة إلى ضمان تحقيق أهدافها كان لا بد لها من القيام بإنشاء قسم خاص يطلق عليه اسم قسم "المراجعة الداخلية" والهدف منه مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات بواسطة تلك الرقابة التي يقوم بها.

المطلب الأول: ماهية المراجعة

تعددت تعاريف المراجعة وفيما يلي ذكر تعريفين منها:

- **التعريف الأول:** المراجعة هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف الشركة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات.[1]

- **التعريف الثاني:** تعرف المراجعة على أنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة.[2]

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية

برغم من تعدد التعاريف الخاصة بالمراجعة الداخلية بين المعاهد والباحثين المختصين والجمعيات المهنية في هذا المجال، إلا أنها تشترك في مجملها من حيث الأهداف المراد تحقيقها والمجالات التي تعمل فيها. وفيما يلي بعض التعاريف:

- **التعريف الأول:** هي فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير الشركة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية الشركة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، إن هذه الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هو التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة.[3]

1- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص5.

2- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر، الطبعة 4، عمان، 2007، ص13.

3- رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص ص32-33.

- **التعريف الثاني:** نشاط تقييمي مستقل يوجد في الشركات لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة داخل الشركة بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها.[1]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

تتمثل أهمية وأهداف المراجعة الداخلية في:

أولا: أهمية المراجعة الداخلية

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول الشركة إضافة لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:[2]

- الحجم الكبير للشركات وتعدد عملياتها.
- اضطرار الإدارة إلى توكيل السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالشركة.
- حاجة إدارة الشركة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- الحاجة إلى حماية وصيانة أموال الشركة من الغش والسرقة والأخطاء.
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة.
- تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

ثانيا: أهداف المراجعة

من خلال هذه الأهمية يمكن تحديد الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية من جهة وأهداف أفراد إدارة المراجعة الداخلية من جهة أخرى، إذ لابد أن نميز بين نوعين من الأهداف وهي:

1- **هدف الحماية:** حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من:

أ- سياسات الشركة.

ب- الإجراءات المحاسبية.

ت- نظم الضبط الداخلي.

1- عبد الفتاح صحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص163.

2- يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008 ، ص28.

ث- سجلات الشركة .

ج- قيم المنشأة لأنشطة التشغيل.

2- **هدف البناء:** ويعني اقتراح الحلول اللازمة لتصحيح الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية إلى:

أ- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.

ب- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.

ت- الاقتراح بتطوير وتحسين الأداء.

المطلب الرابع: معايير المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية، والتي تلقى القبول العام والتي تنعكس على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات هذه المهنة، وتنفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المراجعين الداخليين معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية إذ أصدرت معايير المراجعة الحديثة في مجموعتين كما يلي:[1]

أولا: معايير الصفات

1- هي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تبين سمات وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية فيها وهي كما يلي:

2-معيار 1000: الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة المراجعة الداخلية والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة المراجعة الداخلية التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.

3-معيار 1100: الاستقلالية بالنسبة لأنشطة المراجعة الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة والموضوعية في إبداء الرأي النهائي للمراجعين الداخليين.

1- عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات دراسة ميدانية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، 2009، ص56.

4- معيار 1200: البراعة في أداء المراجع الداخلي لأنشطة المراجعة الداخلية وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.

5- معيار 1300: جودة المراجعة الداخلية وخضوعها لعمليات التقويم والتحسين.

ثانيا: معايير الأداء

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المرجعين الداخليين والتي تصف أنشطة المراجعة الداخلية والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي:

1- معيار رقم 2000: إدارة نشاط المراجعة الداخلية والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم المراجعة في المؤسسة وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين المراجعة الداخلية من خلق قيمة إضافية للشركة.

2- معيار رقم 2100: طبيعة عمل المراجعة الداخلية، إذ يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن تقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.

3- معيار رقم 2200: تخطيط مهمة العمل.

4- معيار رقم 2300: أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المراجعين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

5- معيار رقم 2400: توصيل النتائج إذ ينبغي على المراجعين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج عمل المراجعة أي الوقت والطريقة المناسبين.

6- معيار رقم 2500: متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم المراجعة الداخلية الذي ينبغي أن يكون حريصا على أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.

7- معيار رقم 2600: قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل المراجعة الداخلية بموجب المعيار2120 ينبغي على مدير قسم المراجعة في المؤسسة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس أن أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله، يناقش الموضوع مع الإدارة.

والمعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة المؤسسات، ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط المراجعة الداخلية في عمليات حوكمة الشركات مؤسسات بواسطة إسهامه في تقويم وتحسين عملية الحوكمة.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام الحوكمة في البنوك

تعتبر المراجعة الداخلية أحد الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك وعليه فقد أصبح تطور ورفع كفاءة مستوى الأداء المهني للمراجعة الداخلية من دعائم التطبيق الكفء لإطار الحوكمة، لقد قامت "لجنة بازل" بوضع مبادئ تحكم وظيفة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى توفر قاعدة من المعرفة والمهارات الضرورية والملازمة للمهنة ضمن إطار المراجعة الشاملة للمعايير المهنة القائمة والمواثيق الأخلاقية بهدف رفع كفاءة وتطوير الأداء المهني للمراجع الداخلي وتعزيز مكانة مهمة للمراجع.

المطلب الأول: تطور علاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة البنوك

تعرض عدد من المجامع العلمية والمنظمات المهنية إلي تطور مفهوم المراجعة الداخلية بغرض تقديم صورة جديدة للمهنة المراجع الداخلية وبيان أثرها على تفعيل ودعم حوكمة البنوك، وكان أبرز مظاهر هذا التطور مايلي:[1]

1- اعتبار المراجعة الداخلية نشاطًا مستقلا عن الإدارة التنفيذية للمصرف نتيجة تبعيتها إلى مجلس الإدارة الإشرافي ضمن دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه كما أنها تقوم بعرض تقارير إلى هذا المجلس وإلى المساهمين عند الضرورة.

2- أنها نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج البنك.

3- توسيع نطاق المراجعة الداخلية ليشتمل على الخدمات الاستشارية إلي جانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم وفي هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة العملاء حيث تتخطى المهام التقليدية مما يدعم دورها في مجال تقييم المخاطر ودعم نظام الحوكمة.

4- تطور إستراتيجية المراجعة الداخلية بحيث تستهدف إضافة قيمة إلي الشركة وتحسين عملياته، وبذلك فإن المفهوم الجديد يؤكد على الإسهام الجوهري للمراجعة الداخلية في تحقيق أهداف البنك الكلية.

5- التأكيد على اعتبار عناصر نظام الرقابة الداخلية هي المدخل اللازم لمساعدة منظمات الأعمال على توفير نظام جديد ومقبول لحوكمة البنوك، ولذلك أصبح لازمًا على المراجع الداخلي مباشرة مهام ومسئوليات جديدة في مجالات عديدة تشمل إدارة المخاطر والرقابة ونظام الحوكمة.

1- إبراهيم إسحق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص39-40.

6- إلتزام المراجع الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة من أجل الخروج برأي فني مستقل حول الأعمال المهنية.

7- إرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة مهنة المراجعة الداخلية، ووضع إطار عام لتحسين أداء أنشطتها بغرض تحسين جودة المهنة وتعزيز عملياتها[1].

المطلب الثاني: أثر تطور معايير المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة البنوك

حسب مقررات لجنة بازل بخصوص المراجعة الداخلية التي تتضمن أحكاما كثيرة هامة تسهم في أحكام المراجعة الداخلية وهي:[2]

- **المبدأ الأول:** تقع المسؤولية النهائية لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية على عاتق مجلس الإدارة.
- **المبدأ الثاني:** تتولى الإدارة العليا تحديد وقياس ورصد مخاطر الرقابة.
- **المبدأ الثالث:** تتولى وظيفة المراجعة الداخلية جزء من الرصد المستمر لنظام الرقابة الداخلية وإجراءات تقدير رأس مال البنك لأنها تقدم تقديرا مستقلا لمدى كفاية السياسات الموضوعية في البنك وتطابق التنفيذ معها.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية دائمة.
- **المبدأ الخامس:** يجب أن تتوفر لوظيفة المراجعة الداخلية الاستقلالية أي غير تابعة للإدارة.
- **المبدأ السادس:** يجب أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية محايدة وموضوعية.
- **المبدأ السابع :** يضمن دليل المراجعة مكانة وسلطة أدارة المراجعة الداخلية في البنك.
- **المبدأ الثامن:** تعتبر الكفاءة المهنية لكل من المراجع ولإدارة المراجعة الداخلية ككل أساسية لضمان الأداء الصحيح لوظيفة المراجعة الداخلية.
- **المبدأ التاسع:** يجب أن يخضع كل نشاط وكل كيان في البنك لنطاق المراجعة الداخلية.
- **المبدأ العاشر:** في إطار عملية تقدير رأس المال في البنك، فان إدارة المراجعة الداخلية عليها القيام بمراجعة مستقلة لنظام القياس بالنسبة لتقدير المخاطر المتباينة التي يواجهها البنك.
- **المبدأ الحادي عشر:** تشمل المراجعة الداخلية وضع خطة المراجعة وفحص وتقدير المعلومات وإبلاغ النتائج و متابعة التوصيات والإصدارات الجديدة.

1- سامح رفعت أبو حجر، إيمان أحمد محمد رويحه، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر**، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة" كلية التجارة – جامعة القاهرة، 2014، ص15.

2- حماد طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص ص193-196.

– **المبدأ الثاني عشر:** يتعين على رئيس إدارة المراجعة الداخلية أن يكون مسؤولا عن ضمان أن الإدارة تتوافق مع مبادئ المراجعة الداخلية السديدة.

– **المبدأ الثالث عشر:** ينبغي على مجلس إدارة البنك أن يضمن أن الإدارة العليا تضع نظام رقابة داخلية وإجراء تقدير لرأس المال وتراجعهما مرة على الأقل كل سنة.

– **المبدأ الرابع عشر:** يجب على السلطات الإشرافية أن يكون دورية مع المراجعين الداخليين للبنك لمناقشة مجالات المخاطر المحددة والإجراءات التي تتخذ.

– **المبدأ الخامس عشر:** تشجيع الإشراف على ترتيب مناقشات منظمة لمسائل السياسة بالشراك مع المراجعين الداخليين.

– **المبدأ السادس عشر:** ينبغي على السلطات الإشرافية تشجيع التشاور بين المراجعين والخارجيين لتحقيق التعاون الكفء والفعال على قدر ما يمكن.

– **المبدأ السابع عشر:** يجب أن يوجد أساس تعاقدي قانوني للعمل الذي يؤدي بالنسبة للسلطة الإشرافية للبنك بواسطة مراجع خارجي، وأي مهمة تستعمل بواسطة السلطة الإشرافية للمراجع الخارجي يجب أن تكون مكملة لعمله النظامي وأن تكون في حدود اختصاصه.

– **المبدأ الثامن عشر:** يستهدف التعاون بين الجهات الإشرافية و المراجع الخارجي و المراجع الداخلي جعل التعاون بين جميع الأطراف المعنية أكثر كفاءة وفاعلية لتعظيم عملية الرقابة والإشراف، ويمكن أن يقوم هذا التعاون على أساس اجتماعات دورية للإشراف والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

المطلب الثالث: تحديد مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة

تعتبر المراجعة الداخلية أهم المحاور الأساسية لتجسيد فعالية الحوكمة في البنوك، ولضمان تنفيذ هذا لابد من وجود التنظيم الإداري والمهني المتكامل ويشتمل على مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين وإدارة المراجعة الداخلية، الأمر الذي فرض على الإدارة:[1]

1- أن يكون لدى البنك نظام محكم للمراجعة الداخلية وأن يتعاون في وضعه مجلس الإدارة مع مديري المصرف، وأن يتولى تنفيذ هذا النظام إدارة المراجعة الداخلية.

2- يجب تحديد سلطة وغرض ومسؤولية المراجعة الداخلية يتماشى وماهو في ميثاق المراجعة الداخلية المعتمد لدى المجلس.[2]

1- وليد علي بوخمادة، **المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف دراسة تطبيقية علي قطاع المصارف في ليبيا**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، كولونيا، 2014، ص ص76-77.

2- حماد طارق عبد العال، **مرجع سابق**، ص198.

3- يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بالبنك ويكون من القيادات الإدارية بها ويتبع مباشرة العضو المنتدب، كما يكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة ويقوم بحضور جميع اجتماعات لجنة المراجعة.

4- يكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب، على شرط موافقة لجنة المراجعة.

4- يجب أن تكون لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.

5- يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقريرا ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى التزام البنك بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة.

6- يصدر بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وأسماء مديريه او من يعاونوه في قرار واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة البنك.

7- تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في البنك ولتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم.

8- يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه البنك، على أن يستعان في ذلك بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري البنك وأن يتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

خاتمة الفصل

تعتبر المراجعة الداخلية عين الإدارة في البنك، حيث تقوم بفحص وتدقيق أداء الموظفين فيه إلى جانب تقييم كفاءة وفعالية هذا الأداء، يعتبر وجود المراجعة الداخلية في البنك ضرورة حتمية بموجبها تؤدي إلى مساهمة كبيرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والإفصاح، العدالة والمساواة وكذا جودة الأعمال وصحتها وبالتالي تعزيز مبادئ الحوكمة في البنوك، حيث تعد الاستقلالية أهم شيء يجب أن يتوفر للمراجع الداخلي لأداء مهامه بكل شفافية.

يعتبر وجود مبادئ وتنظيمات للحوكمة تطبق من خلال آليات تنظيمية وتنفيذية تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز يساهم في إدراج المراجعة الداخلية ضمن الهياكل الكفء والعمل والرقابة.

وبتالي للمراجعة الداخلية لها دور فعال في تطبيق حوكمة البنوك.

تمهيد الفصل

بعد الإلمام بالجانب النظري في الفصلين الأول والثاني تم إسقاط الجانب النظري على الواقع، يتم أخذ عينة من البنوك التجارية عاملة في ولاية المسيلة كميدان لإجراء الدراسة، لتوضيح الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة المتعلق بدور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، وعرض النتائج المتوصل إليها مع الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة في الإشكالية، ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل فقد تم تقسيمه على النحو الآتي:

- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.
- عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

في هذا المبحث يتم التعريف بالمنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة، والأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول: أسلوب الدراسة

يتم ذكر مجتمع وعينة الدراسة وكذا المنهجية التي ستتم بها الدراسة

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في:

يتمثل مجتمع هذه الدراسة فئة الإدارة وكذا المهنيين والموظفين الذين يمتهنون مهنة المراجعة وذلك راجع إلى خصوصية هذا الموضوع الذي يتطلب آراء من هم في الميدان فعلا حتى يمكن الوصول إلى النتائج المرغوبة. حيث تم اختيار عينة تتمثل في 31 مستجوب التي كان اجاباتهم تصلح لدراسة.

حيث شملت الدراسة عينة من البنوك عاملة في ولاية المسيلة والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، صندوق التوفير والاحتياط، بنك الخليج.

ثانيا: منهجية الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث على أنه استخدام مجموعة من الأساليب والإجراءات والأدوات بشكل منظم، للحصول على أحسن حل ممكن للإشكالية المطروحة بأحسن طريقة ممكنة، للوصول إلى النتائج النهائية.[1]

من خلال هذه الدراسة نسعى للوصول تبيان الدور الذي توليه المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة البنوك وذلك من خلال دراسة عينة من وكالات بنكية بولاية المسيلة، فقد اتبعنا المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها، وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة.

كما تم استخدام لتحليل موضوع الدراسة، أسلوب من أساليب المنهج الوصفي وهو التحليل.

1- الهاشمي بن واضح، منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا(ماستر- ماجستير- دكتوراه) في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاضرة مطبوعة، طبعة 2016، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص8.

المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة

تتعدد الأدوات الدراسة الميدانية وكذا الأساليب المناسب لها

أولا- أداة الدراسة الميدانية: تم اعتماد الإستبيان كأداة أساسية في دراسة الموضوع، بهدف الحصول على المعلومات التي ستساعدنا في تحليل وتفسير الإجابات على فقرات الاستبيان.

1-تصميم الاستبان

وقد تم إعداد الاستبان وفق المراحل التالية:

- جمع العناصر الأساسية للموضوع ومن ثم تكوين عبارات، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها للإشكالية.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب مايراه المشرف.
- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم لإعطاء النصائح والإرشادات، كما تم تعديل ما يلزم. (أنظر الملحق رقم 01)
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

2-تقسيم الإستبان

تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كالتالي: (أنظر الملحق رقم 01)

أ- القسم الأول: يضم 6 محاور حيث يعالج كل محور تساؤل فرضية خاصة بدور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة البنوك حيث تم تقسيمة كالتالي:

- **المحور الأول:** يتكون من 5 عبارات توضح دور المراجعة الداخلية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة البنوك.
- **المحور الثاني:** يتكون من 4 عبارات توضح دور المراجعة الداخلية في حفظ جميع حقوق المساهمين في البنوك التجارية.
- **المحور الثالث:** يتكون من 4 عبارات توضح دور المراجعة الداخلية في المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين في البنوك التجارية.
- **المحور الرابع:** يتكون من 4 عبارات توضح دور المراجعة الداخلية في ضمان حقوق أصحاب المصالح المختلفة في البنوك التجارية.

- **المحور الخامس:** يتكون من 4 عبارات توضح دور المراجعة الداخلية في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح في البنوك التجارية.
- **المحور السادس:** يتكون من 4 عبارات توضح دور المراجعة الداخلية في تحديد مسؤوليات الإدارة في البنوك التجارية.

أ- **القسم الثاني:** يحتوى على الخصائص العامة لعينة الدراسة ويتكون من 5 فقرات.

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كالتالي:

جدول رقم (3-1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01
المجال[1]	04.21 – 05.00	03.41 – 04.20	02.61 – 03.40	01.81–02.60	01.00 – 01.80

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على طريقة مقياس ليكرت الخماسي.

المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة

من أجل التحقق من ثبات وصدق أداة الدراسة يتم إستخدام عدة مقاييس أهمها مقياس ألفا كرونباخ ومقياس بيرسون.

أولا: ثبات الاستبيان: ثبات الاستبيان معناه، أنه يعطي نفس النتيجة أو عدم تغييرها بشكل كبير إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية وقد تم التحقق من ثبات استمارة أسئلة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم **(2-3)** يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الأسئلة، وكانت النتيجة كما يلي:

1-لحساب طول المجال: أولا حساب المدى (5- 1 = 4)، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة، إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد.

جدول رقم (3-2): نتائج قيمة الفا كرونباخ.

المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
–دور المراجعة الداخلية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة البنوك	05	0,619
– دور المراجعة الداخلية في حفظ جميع حقوق المساهمين	04	0,637
– دور المراجعة الداخلية في المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	04	0,649
– دور المراجعة الداخلية في ضمان حقوق أصحاب المصالح المختلفة	04	0,632
– دور المراجعة الداخلية في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح	04	0,635
– دور المراجعة الداخلية في تحديد مسؤوليات الادارة	04	0,617
الكلي	25	0,638

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

من الجدول **(3–2)** نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان ككل بلغت قيمة (0.638)، وبلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول قيمة(0.619) بينما بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثاني قيمة (0.637)، وبلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثالث (0.649)، وبلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور الرابع (0.632)، وبلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور الخامس (0.635) ، وبلغت قيمة ألفا كرونباخ للمحور السادس (0.617) وهي قيم تؤكد لنا أن المقياس يتمتع بخاصية الثبات.

ثانيا: صدق الاستبيان: يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات استمارة الأسئلة ما وضعت لقياسه، ولقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

1– صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم عرض أداة الدراسة (الاستبيان) في صورتها الأولية قبل توزيعه الى مجموعة من الأساتذة من أجل لعملية تحكيم، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الإستبيان من مختلف الجوانبه. (أنظر الملحق رقم 01)

2– صدق الاتساق البنائي لمحاور الإستبيان: وقد تم حساب الاتساق البنائي لمحاور استمارة الأسئلة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل محور والدرجة الكلية للاستمارة كما يلي:

2-1 الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الأول.

الجدول التالي يوضح الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الأول.

جدول رقم (3-3): حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الأول.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط المحور مع العبارة
01	تتحقق المراجعة الداخلية من ضمان سير العمليات وفق القوانين السائدة والتنظيمات المعمول بها.	0,617**
02	تقوم المراجعة الداخلية بمتابعة مدى تطبيق البنك لتعليمات البنك المركزي.	0,572**
03	تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من شفافية المعلومات والإفصاح عنها.	0,557**
04	تحمي المراجعة الحقوق وتقضي على المصالح الشخصية.	0,724**
05	تساعد المراجعة الداخلية في تحسين الممارسات الإدارية في البنك.	0,487**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

من الجدول رقم **(3-3)** نلاحظ أن جميع أسئلة المحور ترتبط ارتباط دال إحصائيا مع الدرجة الكلية للمحاور التي تنتمي إليها.

2-2 الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثاني.

الجدول التالي يوضح الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثاني.

جدول رقم (3-4): حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثاني.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع محور العبارة
06	يحق لأي مساهم الإطلاع على تقارير المراجع وبشفافية تامة.	0,736**
07	توفر المراجعة الداخلية المعلومات للمساهمين حول العوائد المالية الحالية والمنتظرة المتعلقة بمساهماتهم.	0,480**
08	تقوم المراجعة بالكشف عن أي أضرار قد تسئ للمساهمين.	0,422**
09	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة أسس توزيع الأرباح التي يستحقها المساهمون.	0,534**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

من الجدول رقم **(3-4)** يلاحظ أن جميع أسئلة المحور ترتبط ارتباط دال إحصائيا مع الدرجة الكلية للمحاور التي تنتمي إليها.

3-2 الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثالث.

الجدول التالي يوضح الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثالث.

جدول رقم (3-5): حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الثالث.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع محور العبارة
10	تتيح المراجعة الداخلية للفئات المختلفة من المساهمين الحصول على المعلومات التي توضح كافة حقوقهم.	0,518**
11	تحمي المراجعة الداخلية صغار المساهمين من عمليات الاستغلال التي يتم اجراءها من طرف المساهمين الكبار.	0,586**
12	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين من خلال التكفل بالعمليات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الاجتماعات العامة للمساهمين.	0,473**
13	تسمح تقارير المراجعة لجميع الفئات المساهمة من تقييم مساهماتهم المالية.	0,528**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

التعليق: من الجدول رقم **(3-5)** يلاحظ أن جميع أسئلة المحور ترتبط ارتباط دال إحصائيا مع الدرجة الكلية للمحاور التي تنتمي إليها.

2-4 الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الرابع.

الجدول التالي يوضح الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الرابع.

جدول رقم (3-6): حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الرابع.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع محور العبارة
14	تمكن المراجعة الداخلية من توفير المعلومات والنتائج المتعلقة بالوضع المالي وأداء البنك للأطراف ذات المصلحة.	0,546**
15	تحدد المراجعة الداخلية الاجراءات الكافية لحماية حقوق المودعين والمقرضين وتضمن عدم ضياعها.	0,404
16	تحدد المراجعة الداخلية دقة أرصدة الحسابات التي تعكس نسبة الضرائب والضمان الإجتماعي التي يتم الالتزام بها من طرف البنك.	0,423**
17	يقوم المراجع بمراجعة كفاءة الأفراد العاملين بالبنك والتقرير عنها.	0,674**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

من الجدول رقم **(3-6)** يلاحظ أن أغلب أسئلة المحور ترتبط ارتباط دال إحصائيا مع الدرجة الكلية للمحاور التي تنتمي إليها.

2-5 الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الخامس.

الجدول التالي يوضح الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الخامس.

جدول رقم (3-7): حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور الخامس.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع محور العبارة
18	تمتاز تقارير المراجع الداخلي بقابلية الفهم والوضوح من قبل مستخدميها.	0,314
19	باستطاعة المراجع الداخلي الوصول الى الوثائق والسجلات دون قيود أو تحفظات لأداء واجبه.	**0,643
20	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أية معلومة إضافية إلى كافة المساهمين وأصحاب المصالح بالبنك.	*0,356
21	يوفر البنك بيئة ملائمة وكذا توفير الامكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بالعملية المطلوبة.	**0,600

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

من الجدول رقم **(3-7)** يلاحظ أن أغلب أسئلة المحور ترتبط ارتباط دال إحصائيا مع الدرجة الكلية للمحاور التي تنتمي إليها.

2-6 الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور السادس.

الجدول التالي يوضح الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور السادس.

جدول رقم (3-8): حساب الارتباط بين كل سؤال والدرجة الكلية للمحور السادس.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط مع محور العبارة
22	تقوم المراجعة الداخلية بفحص وتقييم أعمال الادارة بدقة وموضوعية.	0,666**
23	المراجع الداخلي متحرر من أي تأثيرات مجلس الإدارة قد تؤثر على عمله والأحكام التي يصدرها.	0,717**
24	باستطاعة المراجع الداخلي إيصال رأيه وبدون عوائق إلى الإدارة.	0,680**
25	يقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من وضع الإدارة لمعايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف.	0,359*

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

من الجدول رقم **(3-8)** يلاحظ أن جميع أسئلة المحور ترتبط ارتباط دال إحصائيا مع الدرجة الكلية للمحاور التي تنتمي إليه.

4-2 الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبيان.

الجدول التالي يوضح الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للإستبيان.

جدول رقم (3-9): حساب الارتباط بين كل محور مع الدرجة الكلية للإستبيان.

المحور	عدد العبارات	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان
المحور الأول	05	0,739
المحور الثاني	04	0,543
المحور الثالث	04	0,526
المحور الرابع	04	0,512
المحور الخامس	04	0,478
المحور السادس	04	0,606

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

من الجدول رقم **(3-9)** يلاحظ أن جميع محاور الاستبيان ترتبط مع الدرجة الكلية للاستبيان، ومنه فإن الاستبيان يتمتع بالصدق.

- و منه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة الموضوع هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

في هذا المبحث سيتم فيه عرض وتحليل النتائج تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور استبيان.

المطلب الأول:الخصائص الديمغرافية للعينة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: نوع البنك، الفئة الوظيفية، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية.

1- توزيع العينة حسب متغير ملكية البنك:

الجدول التالي يبن التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف ملكية البنك:

جدول رقم (3-10): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف ملكية البنك.

ملكية البنك	التكرار	النسبة
بنك خاص	2	%06
بنك عمومي	35	%94

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل رقم (3-1): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف ملكية البنك.

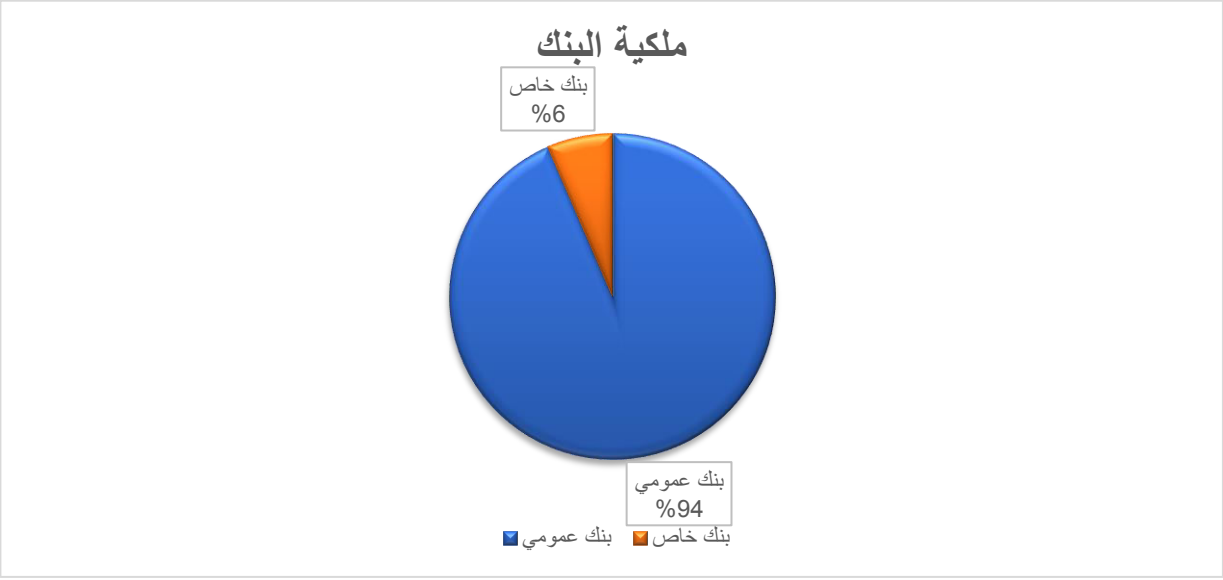

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات جدول رقم **(3-10)**.

من خلال الجدول رقم (3-10) والشكل رقم (3-1) يتضح توزيع النسب حسب نوع البنك، حيث أن أغلب العينة المستجوبة تعمل في البنوك العمومية وذلك بنسبة 94% بالمقابل 6 %من المستجوبين تعمل في البنوك الخاصة.

2- توزيع العينة حسب متغير الفئة الوظيفية.

يبين الجدول التالي التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف الفئة الوظيفية:

جدول رقم (3-11): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف الفئة الوظيفية.

الفئة الوظيفية	التكرار	النسبة
عضو الإدارة	10	%27
مراجع داخلي	11	%29
إطار مالي	16	%44

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل رقم (3-2): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف الفئة الوظيفية.

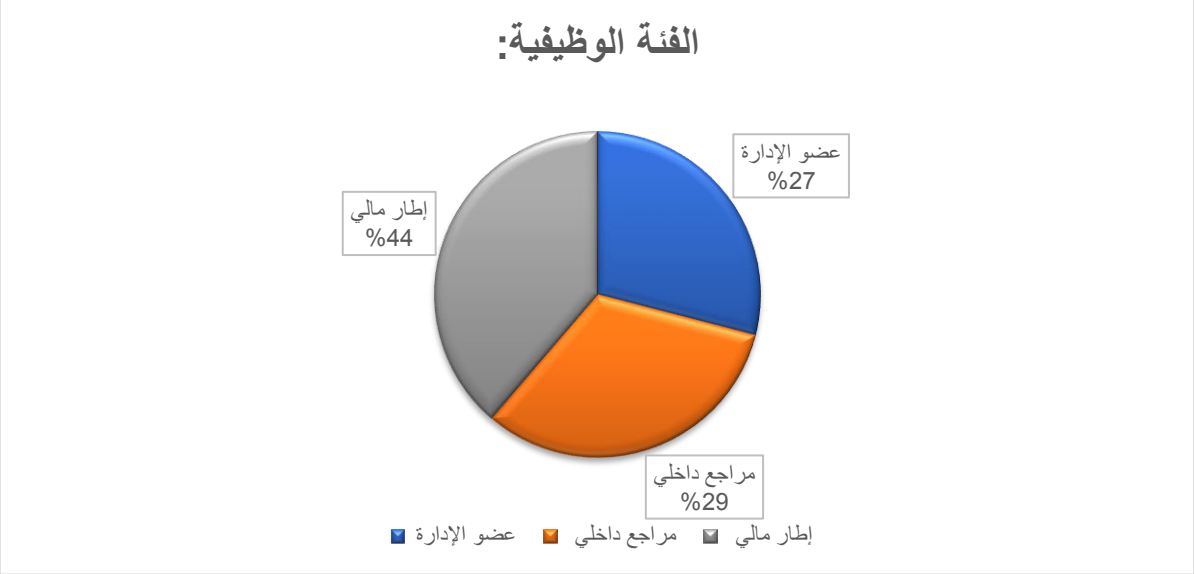

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11)

من خلال الجدول رقم(**3-11**) والشكل رقم (**3-2**) يتضح توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الفئة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون من ثلاث فئات، نلاحظ أن أكثر الفئات الوظيفية تكرارا هي الفئة (الإطارات المالية) بنسب 44%، تليها فئة المراجعين الداخلين بنسبة 29%، ثم فئة أعضاء الإدارة بنسبة 27%.

3- توزيع العينة حسب متغير المِؤهل العلمي.

يبين الجدول التالي التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف المؤهل العلمي:

جدول رقم (3-12): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف الفئة الوظيفية.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
شهادة الليسانس	32	%86
ماجستير أو ماستر	0	%0
دكتوراه	0	%0
تقني سامي	3	%8
مهندس دولة	1	%3
شهادة مهنية	1	%3

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل (3-3): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب اختلاف المؤهل العلمي.

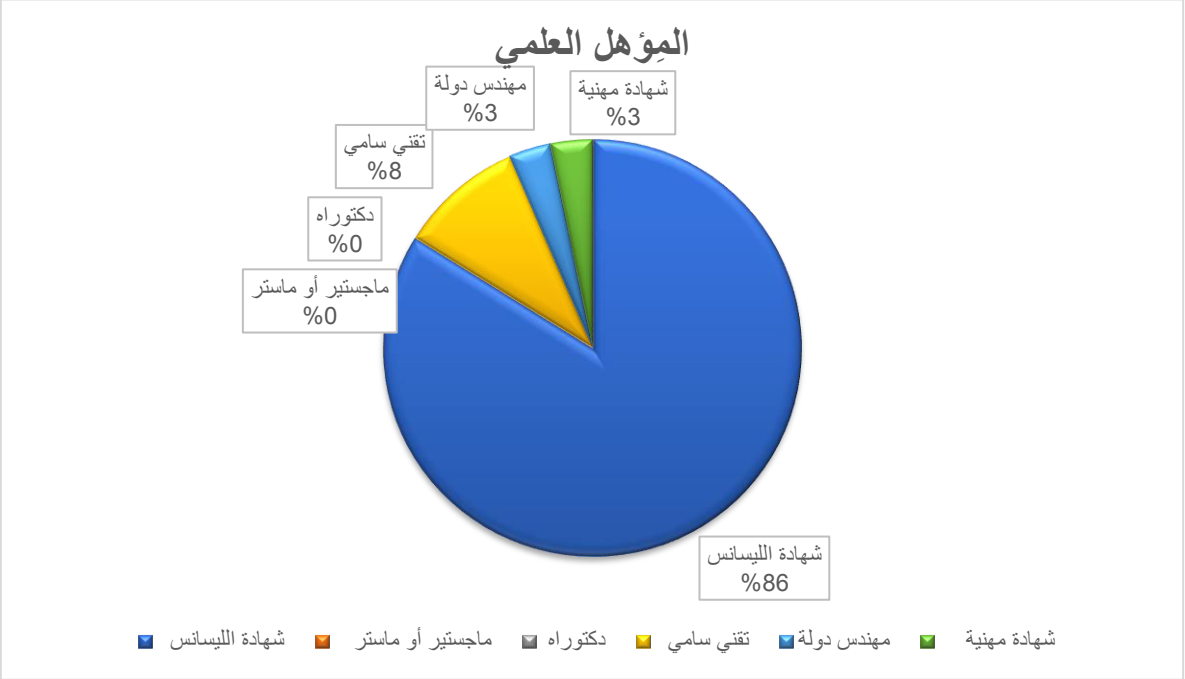

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **(3-12)**.

من خلال الجدول رقم**(3-12)** والشكل **(3-3)** يتضح توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة المستجوبة، حيث يلاحظ أن أكثر الفئات تكرارا هي الفئة الأولى (ليسانس) بنسبة 86%، وتليها الفئة الرابعة تقني سامي بنسبة 8%، بينما الفئتين مهندس دولة وكذا شهادة مهنية تمثلان نسبة 3% بينما فئة ماجستير أو ماستر وكذا الدكتوراه تمثلان نسبة 0%.

3- توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهني.

يبين الجدول التالي التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف الخبرة المهنية:

جدول رقم (3-13): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب متغير الخبرة المهنية.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
اقلمن 5 سنوات	5	%13
من5إلى10سنوات	12	%32
من 11 إلى 20 سنة	20	%20
أكثرمن20سنة	0	%54

المصدر: من إعداد الطلبة.

الشكل رقم (3-4): التوزيع النسبي لعينة الدراسة من المستجوبين حسب متغير الخبرة المهنية.

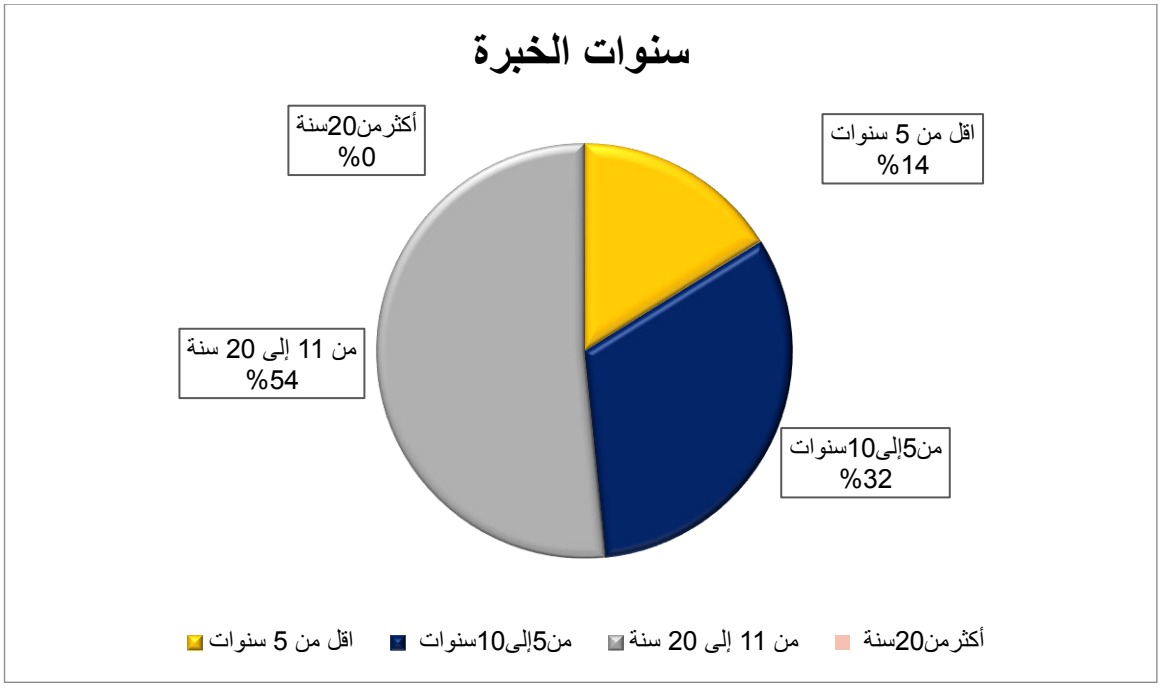

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم **(3-13)**.

من خلال من خلال الجدول رقم**(3-13)** والشكل رقم **(3-4)** يتضح أن أفراد عينة المستجوبة البحث تتوزع حسب متغير الخبرة المهنية بنسبة 54% للذين لهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات وهي أعلى نسبة تليها نسبة 32% للذين لهم خبرة أقل من 5 سنوات أما نسبة 14% فتعود للذين لهم خبرة أكثر من 10 سنوات.

المطلب الثاني: تحليل إجابات المتعلقة بالفرضيات الأولى، الثانية والثالثة.

تحليل نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وكذا إختبار الفرضيات بأستخدام إختبار T، المتعلقة بالفرضيات الأولى، الثانية والثالثة.

1- تحليل الإجابات المتعلقة بالفرضية الأولى.

الجدول التالي يبين نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول:

جدول رقم (3-14) نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول.

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
01	تتحقق المراجعة الداخلية من ضمان سير العمليات وفق القوانين السائدة والتنظيمات المعمول بها.	4.30	0,618	**موافق بشدة**	2
02	تقوم المراجعة الداخلية بمتابعة مدى تطبيق البنك لتعليمات البنك المركزي.	4.46	0,558	**موافق بشدة**	1
03	تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من شفافية المعلومات والإفصاح عنها.	4.16	0.764	**محايد**	4
04	تحمي المراجعة الحقوق وتقضي على المصالح الشخصية.	4.08	0.795	**موافق**	5
05	تساعد المراجعة الداخلية في تحسين الممارسات الإدارية في البنك.	4.24	0.597	**موافق بشدة**	3
	المجموع	4.248	0.398	**موافق بشدة**	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

فيما يتعلق بمحور دور المراجعة الداخلية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة البنوك، يتضح من الجدول رقم**(3-14)** أن المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور الأول هو4.248 وانحراف معياري 0.398، وهي جيدة وتقع ضمن مجال الموافقة بشدة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد التأثير، والتي قدرت في مجموعتها على مقياس موافق بشدة،

حيث أظهرت نتائج المحور الأول، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على النحو التالي:

جاءت العبارة **(2)** "تقوم المراجعة الداخلية بمتابعة مدى تطبيق البنك لتعليمات البنك المركزي." في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.46) بانحراف معياري (0.558)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة" بدرجة عالية جدا "موافق بشدة".

كما جاءت العبارة **(1)** "تتحقق المراجعة الداخلية من ضمان سير العمليات وفق القوانين السائدة والتنظيمات المعمول به" في الترتيب الثاني حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.30) بانحراف معياري (0.618).

كما جاءت العبارة السابعة من المحور الأول **(5)**"يستخدم المدقق الداخلي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.24) بانحراف معياري (0.597)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر "من وجهة نظر أفراد العينة" بدرجة عالية جدا "موافق بشدة".

وجاءت العبارة **(3)** "تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من شفافية المعلومات والإفصاح عنها" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.16) بانحراف معياري (0.764).

وجاءت العبارة **(4)** "تحمي المراجعة الحقوق وتقضي على المصالح الشخصية" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.08) وانحراف المعياري (0.795).

1- 1 اختبار صحة الفرضية الأولى

أ- الفرضيات

- **فرضية العدم** H_0: المراجعة الداخلية لا تساهم في ضمان إطار فعال للحوكمة.
- **الفرضية البديلة** H_1: المراجعة الداخلية تساهم في ضمان إطار فعال للحوكمة.

ب- T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.690

جـ- إيجاد T المحسوبة

جدول رقم (3-15): يبين نتائج اختبار T.test **للفرضية الأولى.**

Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Sig. (43ilateral)	المحسوبة T
	00.0	22,121

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

إذن: Tالمحسوبة = 22,121

د- القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**22,12**>1.690) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=36 ومنه نستدل على أن المراجعة الداخلية تساهم في ضمان إطار فعال للحوكمة.

2-تحليل الإجابات المتعلقة بالفرضية الثانية.

الجدول التالي يبين نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني:

جدول رقم (3-16) نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني.

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الاتجاه	الرتبة
06	يحق لأي مساهم الإطلاع على تقارير المراجع وبشفافية تامة.	3.27	0.871	**محايد**	4
07	توفر المراجعة الداخلية المعلومات للمساهمين حول العوائد المالية الحالية والمنتظرة المتعلقة بمساهماتهم.	4.16	0.602	**موافق**	1
08	تقوم المراجعة بالكشف عن أي أضرار قد تسئ للمساهمين.	3.76	0.641	**موافق**	2
09	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة أسس توزيع الأرباح التي يستحقها المساهمون.	3.68	0.784	**موافق**	3
	المجموع	3.716	0.404	**موافق**	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

فيما يتعلق بمحور دور المراجعة الداخلية في حفظ جميع حقوق المساهمين، يتضح من الجدول رقم(**3-16**) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الأول هو3.716 وانحراف معياري 0.404، وهي جيدة وتقع ضمن مجال الموافقة مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة،

حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد التأثير، والتي قدرت في مجموعتها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج المحور الثاني، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على النحو التالي:

- جاءت العبارة (**7**) "توفر المراجعة الداخلية المعلومات للمساهمين حول العوائد المالية الحالية والمنتظرة المتعلقة بمساهماتهم".في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.16)بانحراف معياري (0.602)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة "موافق ".
- كما جاءت العبارة (**8**) " تقوم المراجعة بالكشف عن أي أضرار قد تسئ للمساهمين" في الترتيب الثاني حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.76) بانحراف معياري (0.641).
- كما جاءت العبارة (**9**) "يقوم المراجع الداخلي بمراجعة أسس توزيع الأرباح التي يستحقها المساهمون، "في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.68) بانحراف معياري (0.784)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة "موافق ".
- وجاءت العبارة (**6**) "يحق لأي مساهم الإطلاع على تقارير المراجع وبشفافية تامة" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.27) بانحراف معياري (0.871).

2-1 اختبار صحة الفرضية الثانية

أ- الفرضيات

-**فرضية العدم** H_0: المراجعة الداخلية لا تساهم في حفظ جميع حقوق المساهمين.

-**الفرضية البديلة** H_1: المراجعة الداخلية تساهم في حفظ جميع حقوق المساهمين.

ب-T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.690

جـ- إيجاد T المحسوبة

جدول رقم (3-17)يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثانية.

Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Sig. (bilatéral)	T المحسوبة
	00.0	13,772

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

إذن: Tالمحسوبة = 13,77

د- القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**13,77**>1.690) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0ونقبل الفرضية البديلة H_1عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=36 ومنه نستدل على أن المراجعة الداخلية تساهم في حفظ جميع حقوق المساهمين.

3- تحليل الإجابات المتعلقة بالفرضية الثالثة.

الجدول التالي يبين نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثالث:

جدول رقم (3-18) نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثالث.

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الرتبة
10	تتيح المراجعة الداخلية للفئات المختلفة من المساهمين الحصول على المعلومات التي توضح كافة حقوقهم.	3.78	0.584	**موافق**	2
11	تحمي المراجعة الداخلية صغار المساهمين من عمليات الاستغلال التي يتم اجراءها من طرف المساهمين الكبار.	3.49	0.87	**موافق**	4
12	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين من خلال التكفل بالعمليات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الاجتماعات العامة للمساهمين.	3.65	0.588	**موافق**	3
13	تسمح تقارير المراجعة لجميع الفئات المساهمة من تقييم مساهماتهم المالية.	3.84	0.553	**موافق**	1
	المجموع	3.689	0.345	**موافق**	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

فيما يتعلق بمحور دور المراجعة الداخلية في المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، يتضح من الجدول رقم **(3-18)** أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الأول هو3.689 وانحراف معياري

0.345، وهي جيدة وتقع ضمن مجال الموافقة مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد التأثير، والتي قدرت في مجموعتها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج المحور الثالث، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على النحو التالي:

جاءت العبارة **(13)** "تسمح تقارير المراجعة لجميع الفئات المساهمة من تقييم مساهماتهم المالية" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.84) بانحراف معياري (0.553)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة "موافق".

جاءت العبارة **(10)** "تتيح المراجعة الداخلية للفئات المختلفة من المساهمين الحصول على المعلومات التي توضح كافة حقوقهم" في الترتيب الثاني حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.78) بانحراف معياري (0.584).

كما جاءت العبارة **(12)** "تعمل المراجعة الداخلية على ضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين من خلال التكفل بالعمليات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الاجتماعات العامة للمساهمين"،في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.65) بانحراف معياري (0.588)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة "موافق ".

وجاءت العبارة **(11)** "تحمي المراجعة الداخلية صغار المساهمين من عمليات الاستغلال التي يتم اجراءها من طرف المساهمين الكبار" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.49) بانحراف معياري (0.87).

3-1 اختبار صحة الفرضية الثالثة

أ- الفرضيات

-**فرضية العدم** H_0: المراجعة الداخلية لا تساهم في توفير المعاملة المتساوية بين المساهمين.
- **الفرضية البديلة** H_1: المراجعة الداخلية تساهم في توفير المعاملة المتساوية بين المساهمين.

ب-T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.690

جـ- إيجاد T المحسوبة

جدول رقم (3-19) يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الثالثة:

Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Sig. (bilatéral)	T المحسوبة
	00.0	15,649

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

إذن: Tالمحسوبة = 15,649

د- القرار: بما أن Tالمحسوبة أكبر منT الجدولية (**15,649**>1.690) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=36 ومنه نستدل على أن المراجعة الداخلية تساهم في توفير المعاملة المتساوية بين المساهمين.

المطلب الثالث: تحليل إجابات المتعلقة بالفرضيات الرابعة، الخامسة والسادسة.

تحليل نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وكذا إختبار الفرضيات بأستخدام إختبار T، المتعلقة بالفرضيات الرابعة، الخامسة والسادسة.

1- تحليل الإجابات المتعلقة بالفرضية الرابعة.

الجدول التالي يبين نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الرابع:

جدول رقم(3-20) نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الرابع.

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الرتبة
14	تمكن المراجعة الداخلية من توفير المعلومات والنتائج المتعلقة بالوضع المالي وأداء البنك للأطراف ذات المصلحة.	3.78	0.63	**موافق**	3
15	تحدد المراجعة الداخلية الاجراءات الكافية لحماية حقوق المودعين والمقرضين وتضمن عدم ضياعها.	4.22	0.479	**موافق بشدة**	1
16	تحدد المراجعة الداخلية دقة أرصدة الحسابات التي تعكس نسبة الضرائب والضمان الإجتماعي التي يتم الالتزام بها من طرف البنك.	4.22	0.63	**موافق بشدة**	2
17	يقوم المراجع بمراجعة كفاءة الأفراد العاملين بالبنك والتقرير عنها.	3.70	0.909	**موافق**	4
	المجموع	3.979	0.33	**موافق**	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

فيما يتعلق بمحور دور المراجعة الداخلية في ضمان حقوق أصحاب المصالح المختلفة، يتضح من الجدول رقم **(3-20)** أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الأول هو 3.979 وانحراف معياري 0.33، وهي جيدة وتقع ضمن مجال الموافقة مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد التأثير، والتي قدرت في مجموعتها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج المحور الرابع ، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على النحو التالي:

- جاءت العبارة **(15)** تحدد المراجعة الداخلية الاجراءات الكافية لحماية حقوق المودعين والمقرضين وتضمن عدم ضياعها" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.22)بانحراف معياري

(0.479)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر "من وجهة نظر أفراد العينة" بدرجة عالية جدا "موافق بشدة".

- كما جاءت العبارة **(16)** " تحدد المراجعة الداخلية دقة أرصدة الحسابات التي تعكس نسبة الضرائب والضمان الإجتماعي التي يتم الالتزام بها من طرف البنك." في الترتيب الثاني حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.22) بانحراف معياري (0.63).
- كما جاءت العبارة **(14)**"يستخدم المدقق الداخلي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.78) بانحراف معياري (0.63)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر "من وجهة نظر أفراد العينة" بدرجة عالية جدا "موافق".
- وجاءت العبارة **(17)** "تولي يقوم المراجع بمراجعة كفاءة الأفراد العاملين بالبنك والتقرير عنها" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (3.70) بانحراف معياري (0.909).

1-1 اختبار صحة الفرضية الرابعة

أ- الفرضيات

- **فرضية العدم** H_0: المراجعة الداخلية لا تساهم في حفظ حقوق أصحاب المصالح المختلفة.
- **الفرضية البديلة** H_1: المراجعة الداخلية تساهم في حفظ حقوق أصحاب المصالح المختلفة.

ب-T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.690

جـ- إيجاد T المحسوبة

جدول رقم (3-21) يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الرابعة

Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Sig. (bilatéral)	T المحسوبة
	00.0	21,74

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

إذن: Tالمحسوبة = 21,74

د- القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**21,74**>1.690) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=36 ومنه نستدل على أن المراجعة الداخلية تساهم في حفظ حقوق أصحاب المصالح المختلفة.

2-تحليل الإجابات المتعلقة بالفرضية الخامسة.

الجدول التالي يبين نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الخامس:

جدول رقم (3-22) نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الخامس.

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الرتبة
18	تمتاز تقارير المراجع الداخلي بقابلية الفهم والوضوح من قبل مستخدميها.	4.32	0.62	**موافق بشدة**	2
19	باستطاعة المراجع الداخلي الوصول الى الوثائق والسجلات دون قيود أو تحفظات لأداء واجبه.	4.35	0.676	**موافق بشدة**	1
20	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أية معلومة إضافية إلى كافة المساهمين وأصحاب المصالح بالبنك.	4.03	0.726	**موافق**	4
21	يوفر البنك بيئة ملائمة وكذا توفير الامكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بالعملية المطلوبة.	4.11	0.69	**موافق**	3
	المجموع	4.202	0.327	**موافق بشدة**	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

فيما يتعلق بمحور دور المراجعة الداخلية في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، يتضح من الجدول رقم(**3-22**) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الخامس هو4.202 وانحراف معياري 0.327، وهي جيدة وتقع ضمن مجال الموافقة مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد التأثير، والتي قدرت في مجموعتها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج المحور الخامس، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على النحو التالي:

جاءت العبارة (19) "باستطاعة المراجع الداخلي الوصول إلى الوثائق والسجلات دون قيود أو تحفظات لأداء واجبه" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.35) بانحراف معياري (0.676)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة عالية جدا "موافق بشدة".

كما جاءت العبارة (18) "تمتاز تقارير المراجع الداخلي بقابلية الفهم والوضوح من قبل مستخدميها" في الترتيب الثاني حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.32) بانحراف معياري (0.62).

كما جاءت العبارة (21) "يوفر البنك بيئة ملائمة وكذا توفير الإمكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بالعملية المطلوبة" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.11) بانحراف معياري (0.69)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر" من وجهة نظر أفراد العينة" بدرجة "موافق ".

وجاءت العبارة (20) "تعمل المراجعة الداخلية على ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أية معلومة إضافية إلى كافة المساهمين وأصحاب المصالح بالبنك" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.03) بانحراف معياري (0.726).

2-1 اختبار صحة الفرضية الخامسة

أ- الفرضيات

- **فرضية العدم H_0**:المراجعة الداخلية لا تساهم في تحديد مسؤوليات الإدارة.
- **الفرضية البديلةH_1**: المراجعة الداخلية تساهم في تحديد مسؤوليات الإدارة.

ب-T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.690

جـ- إيجاد T المحسوبة

جدول رقم (3-23) يبين نتائج اختبار T.test للفرضية الخامسة:

Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Sig. (bilatéral)	T المحسوبة
	00.0	26,075

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

إذن: Tالمحسوبة = 26,075

د- القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (**26,075**>1.690) فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=36 ومنه نستدل على أن المراجعة الداخلية تساهم في تحديد مسؤوليات الإدارة.

3-تحليل الإجابات المتعلقة بالفرضية الأولى.

الجدول التالي يبين نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور السادس:

جدول رقم (3-24) نتائج المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور السادس.

الرقم	العبارات	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الرتبة
22	تقوم المراجعة الداخلية بفحص وتقييم أعمال الادارة بدقة وموضوعية.	4.00	0.618	**موافق**	3
23	المراجع الداخلي متحرر من أي تأثيرات مجلس الإدارة قد تؤثر على عمله والأحكام التي يصدرها.	4.19	0.660	**موافق**	1
24	باستطاعة المراجع الداخلي إيصال رأيه وبدون عوائق إلى الإدارة.	4.16	0.727	**موافق**	2
25	يقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من وضع الإدارة لمعايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف.	4.00	0.624	**موافق**	4
	المجموع	4.087	0.433	**موافق**	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

فيما يتعلق بمحور دور المراجعة الداخلية في تحديد مسؤوليات الإدارة، يتضح من الجدول رقم**(3-24)** أن المتوسط الحسابي المرجح العام لعبرات المحور الأول هو4.087 وانحراف معياري 0.433، وهي جيدة وتقع ضمن مجال الموافقة مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد التأثير، والتي قدرت في

مجموعتها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين على النحو التالي:

جاءت العبارة **(23)** المراجع الداخلي متحرر من أي تأثيرات مجلس الإدارة قد تؤثر على عمله والأحكام التي يصدرها"في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.19) بانحراف معياري (0.660)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة بدرجة "موافق".

كما جاءت العبارة **(24)** باستطاعة المراجع الداخلي إيصال رأيه وبدون عوائق إلى الإدارة" في الترتيب الثاني حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.16) بانحراف معياري (0.727).

كما جاءت العبارة **(22)** " تقوم المراجعة الداخلية بفحص وتقييم أعمال الإدارة بدقة وموضوعية" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.00) بانحراف معياري (0.618)، وبذلك يمكن اعتبار دور هذا العنصر من وجهة نظر أفراد العينة" بدرجة"موافق ".

وجاءت العبارة **(25)** "يقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من وضع الإدارة لمعايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف". في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة هذه العبارة (4.00) بانحراف معياري (0.624).

3-1 إختبار صحة الفرضية السادسة

أ- الفرضيات

- **فرضية العدم** H_0: المراجعة الداخلية لا تساهم في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح.
- **الفرضية البديلة** H_1: المراجعة الداخلية تساهم في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح.

ب-T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر بـ 1.690

جـ-إيجاد T المحسوبة

جدول رقم (3-25) يبين نتائج اختبار T.test للفرضية السادسة:

Intervalle de confiance de la différence à 95 %	Sig. (bilatéral)	T المحسوبة
	00.0	18,055

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج برنامج **SPSS**.

إذن: Tالمحسوبة = 23.12

د- القرار: بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (23.12 > 1.690) فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 عند مستوى معنوية ألفا = 0.05، ودرجة حرية v=36 ومنه نستدل على أن المراجعة الداخلية تساهم في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح.

الخاتمة الفصل

تم في هذا الفصل القيام بالدراسة الميدانية من خلال طرح استبيان والإجابة عليه حيث وزع على عينة انتقائية تتكون من مجموعة من البنوك التجارية وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على موظفي المؤسسات في مجال الدراسة 39 استبانة استرجع منها 37 استبانة وهو ما تمت عليه الدارسة حيث أنه بعد تفريغ الاستبيان تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تمثل إجابات آراء العينة، وتمت دراسة وتحليل نتائج البرامج الإحصائية المستعملة وتمت في إطار برنامجي الحزمة الإحصائية **(SPSS)** إصدار 19، فدراسة المعطيات واستخراج النتائج تم عبر مراحل مرتبة، فقد تم البدا بالتكرارات والنسب المئوية، ثم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) وبعدها معامل الاتساق بين المحاور من خلال حساب معامل الارتباط لبيرسون، ثم القيام باختبار حول المتوسط للمحاور الستة، ب عد هذا العمل تم اختبار اختبار **(One Sample test)** لاختبار صحة الفرضيات، وفي الأخير تم التوصل الى النتائج النهائية والمتمثلة في قبول الفرضيات بناءا على نتائج التحليل والاختبارات الإحصائية لفقرات الاستبيان.

خاتمة عامة

من خلال دراسة موضوع المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية، وذلك بتوضيح المساهمة الفعالة التي تقوم بها المراجعة الداخلية في فرض رقابة لحماية المصالح المشتركة لجميع أطراف ذات المصلحة والحافظ على استمرارية الشركة وتحقيق تقدمها وازدهارها وإيجاد حلول تسمح لها بالحفاظ على بقائها وحماية أصولها.

وانطلاقا من بحثنا وجدنا أن الحوكمة في البنوك هي عبارة عن نظام يحمي كل طرف ذو علاقة بالبنك وهذا من خلال المبادئ التي تسير بها التي تتمثل في حماية حقوق المساهمين وضمان المساهمة بينهم، حفظ حقوق أطراف ذات المصلحة، تحقيق الشفافية والإفصاح، وأن المراجعة الداخلية هي حلقة من حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة والمساهمين تعمل على مدهم بالمعلومات المستمرة حول سيرورة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.

وبعد إجراء الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج والتالية:

1- النتائج النظرية

انطلاقا من دراسة النظرية لدور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة يمكن استنتاج مايلي:

- تعتبر المراجعة الداخلية عين الإدارة في البنك، حيث يقوم بفحص وتدقيق أداء الموظفين فيه إلى جانب تقييم كفاءة وفعالية هذا الأداء.
- بغرض تقديم صورة جيدة لمهنة المراجعة الداخلية وبيان أثرها على تفعيل ودعم حوكمة البنوك يجب التتوفر على عدة شروط من أهمها الكفاءة، الإستقلالية، الموضوعية وشمول.
- وجود المراجعة الداخلية في البنك تعتبر ضرورة حتمية بموجبها تؤدي إلى مساهمة كبيرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والإفصاح، العدالة والمساواة وكذا جودة الأعمال وصحتها وبالتالي تعزيز مبادئ الحوكمة في البنوك.
- وجود مبادئ وتنظيمات للحوكمة تطبق من خلال آليات تنظيمية وتنفيذية تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز يساهم في إدراج المراجعة ضمن الهياكل الكفء والعمل والرقابة.

2-النتائج الميدانية

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها بعد إجراء الدراسة الميدانية والتي تمت عن طريق طرح الاستبيان ثم تحليل ودراسة النتائج الإحصائية عبر عدة مراحل وصولا إلى اختبار الفرضيات التي طرحت، يمكن الوصول إلى استنتاج النهائية التالية:

- تساهم المراجعة الداخلية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة البنوك.
- تساهم المراجعة الداخلية في حفظ جميع حقوق المساهمين.
- تساهم المراجعة الداخلية في المعاملة المتساوية بين جميع.
- تساهم المراجعة الداخلية في ضمان حقوق أصحاب المصالح المختلفة.
- تساهم المراجعة الداخلية في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح.
- تساهم المراجعة الداخلية في تحديد مسؤوليات الادارة.

وبالتالي يمكن القول أن النتائج المتوصل إليها عن طريق إجابات أفراد العينة والتي مست أصحاب الاختصاص أكدت على أن المراجعة الداخلية لها دور في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية.

3-آفاق الدراسة

لقد عالجت هاته الدراسة موضوع المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية، حيث تعتبر هاته الدراسة شاملة، وفي مايلي بعض الجوانب الضيقة للموضوع والتي يمكن أن تكون أفكارا لدراسات مستقبلية:

- إجراء دراسة توضح دور المراجعة الداخلية في التسيير الأمثل للبنك في ظل حوكمة البنوك.
- إجراء دراسة توضح دور دور المراجعة الداخلية في إتخاذ قرار منح الإئتمان في ظل حوكمة البنوك.
- إجراء دراسة توضح دور المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في ظل حوكمة البنوك.

قائمة المصادر والمراجع.

1- باللغة العربية

1. بوتين محمد، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005

2. جربوع يوسف محمد، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008.

3. خلاصي رضا، **مرام المراجعة الداخلية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

4. عبد العال حماد طارق، **حوكمة الشركات"المفاهيم-المبادئ- التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للنشر، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.

5. عبد الله خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر، الطبعة 4، عمان، 2007.

2- الرسائل

1. عبد النور بن داود محمد، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة على عينة من شركات في ولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم مالية ومحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

2. كنزة براهمة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركاتEMO دراسة حالة مؤسسة المحرّكات الخروب ولاية قسنطينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014.

3. ميرة عثماني، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012.

4. نسمان إبراهيم إسحق، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

4. نعيمة عبدي ، **دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

3- المؤتمرات

1. أبو حجر سامح رفعت، إيمان أحمد محمد رويحه، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر**، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة" كلية التجارة – جامعة القاهرة، 2014.

2. بوخمادة وليد علي، **المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف دراسة تطبيقية علي قطاع المصارف في ليبيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، كولونيا، 2014.

3. بوعمم كمال ، زايدي عبد السلام، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، 18-20 نوفمبر 2009.

4. دراوسي مسعود، محمد الهادي ضيف الله: **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري مخبر مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012،

5. عياري أمال، خوالد أبوبكر، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر المالية، البنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي2012.

6. محمد جودة فكري عبد الغني، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

7. محمد نجيب ومحمد صادق حسن، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2006.

8. ميمي جداييني، سامية جداييني، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر المصارف**، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات آفاق وتحديات: أيام 25 – 26 نوفمبر 2008.

3- المجلات:

1. سامى مجدى محمد، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، يوليو 2009،

7. محمد نجيب ومحمد صادق حسن، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2006.

الملحق رقم (01)

استبيان لبيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة
01	سامية خرخاش	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر –ب–
02	عيسى بدروني	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر –أ–
03	عبد الله خبابة	جامعة المسيلة	أستاذ تعليم عالي

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 Q18 Q19
Q20 Q21 Q22 Q23 Q24 Q25
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	37	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	37	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,638	25

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
Q1	95,65	28,012	,356	,615
Q2	95,49	28,535	,315	,620
Q3	95,78	27,285	,357	,611
Q4	95,86	27,065	,365	,609
Q5	95,70	29,826	,082	,640
Q6	96,68	27,392	,282	,619
Q7	95,78	28,563	,279	,622
Q8	96,19	29,491	,117	,637
Q9	96,27	31,703	-,181	,672
Q10	96,16	28,140	,361	,615
Q11	96,46	28,533	,154	,636
Q12	96,30	30,492	-,018	,648
Q13	96,11	28,544	,316	,620
Q14	96,16	27,862	,370	,613
Q15	95,73	29,703	,151	,634
Q16	95,73	29,092	,181	,631
Q17	96,24	29,411	,049	,651
Q18	95,62	29,853	,069	,642
Q19	95,59	29,081	,162	,633
Q20	95,92	31,577	-,170	,668
Q21	95,84	26,640	,498	,597
Q22	95,95	27,497	,298	,618
Q23	95,76	27,078	,467	,602
Q24	95,78	26,896	,437	,603
Q25	95,95	30,164	,024	,646

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=A1 Q1 Q2 Q3 Q4 Q5
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

		A1	Q1	Q2	Q3	Q4	Q5
A1	Corrélation de Pearson	1	,617**	,572**	,557**	,724**	,487**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,002
	N	37	37	37	37	37	37
Q1	Corrélation de Pearson	,617**	1	,399*	,072	,232	,251
	Sig. (bilatérale)	,000		,014	,674	,166	,135
	N	37	37	37	37	37	37
Q2	Corrélation de Pearson	,572**	,399*	1	,277	,102	,072
	Sig. (bilatérale)	,000	,014		,097	,550	,671
	N	37	37	37	37	37	37
Q3	Corrélation de Pearson	,557**	,072	,277	1	,298	-,150
	Sig. (bilatérale)	,000	,674	,097		,073	,376
	N	37	37	37	37	37	37
Q4	Corrélation de Pearson	,724**	,232	,102	,298	1	,367*
	Sig. (bilatérale)	,000	,166	,550	,073		,025
	N	37	37	37	37	37	37
Q5	Corrélation de Pearson	,487**	,251	,072	-,150	,367*	1
	Sig. (bilatérale)	,002	,135	,671	,376	,025	
	N	37	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Q6 Q7 Q8 Q9 A2
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		Q6	Q7	Q8	Q9	A2
Q6	Corrélation de Pearson	1	,073	,071	,295	,736**
	Sig. (bilatérale)		,667	,675	,076	,000
	N	37	37	37	37	37
Q7	Corrélation de Pearson	,073	1	,249	-,062	,480**
	Sig. (bilatérale)	,667		,137	,715	,003
	N	37	37	37	37	37
Q8	Corrélation de Pearson	,071	,249	1	-,217	,422**
	Sig. (bilatérale)	,675	,137		,198	,009
	N	37	37	37	37	37
Q9	Corrélation de Pearson	,295	-,062	-,217	1	,534**
	Sig. (bilatérale)	,076	,715	,198		,001
	N	37	37	37	37	37
A2	Corrélation de Pearson	,736**	,480**	,422**	,534**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,009	,001	
	N	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Q10 Q11 Q12 Q13 A3
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		Q10	Q11	Q12	Q13	A3
Q10	Corrélation de Pearson	1	-,115	,258	,146	,518**
	Sig. (bilatérale)		,497	,123	,387	,001
	N	37	37	37	37	37
Q11	Corrélation de Pearson	-,115	1	-,091	,111	,586**
	Sig. (bilatérale)	,497		,592	,514	,000
	N	37	37	37	37	37
Q12	Corrélation de Pearson	,258	-,091	1	-,009	,473**
	Sig. (bilatérale)	,123	,592		,957	,003
	N	37	37	37	37	37
Q13	Corrélation de Pearson	,146	,111	-,009	1	,528**
	Sig. (bilatérale)	,387	,514	,957		,001
	N	37	37	37	37	37
A3	Corrélation de Pearson	,518**	,586**	,473**	,528**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,003	,001	
	N	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Q14 Q15 Q16 Q17 A4
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		Q14	Q15	Q16	Q17	A4
Q14	Corrélation de Pearson	1	-,025	,121	,030	,546**
	Sig. (bilatérale)		,884	,475	,859	,000
	N	37	37	37	37	37
Q15	Corrélation de Pearson	-,025	1	-,251	-,040	,204
	Sig. (bilatérale)	,884		,134	,816	,226
	N	37	37	37	37	37
Q16	Corrélation de Pearson	,121	-,251	1	-,030	,423**
	Sig. (bilatérale)	,475	,134		,859	,009
	N	37	37	37	37	37
Q17	Corrélation de Pearson	,030	-,040	-,030	1	,674**
	Sig. (bilatérale)	,859	,816	,859		,000
	N	37	37	37	37	37
A4	Corrélation de Pearson	,546**	,204	,423**	,674**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,226	,009	,000	
	N	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Q18 Q19 Q20 Q21 A5
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		Q18	Q19	Q20	Q21	A5
Q18	Corrélation de Pearson	1	,051	-,448**	,108	,314
	Sig. (bilatérale)		,762	,005	,524	,058
	N	37	37	37	37	37
Q19	Corrélation de Pearson	,051	1	,093	,094	,643**
	Sig. (bilatérale)	,762		,583	,581	,000
	N	37	37	37	37	37
Q20	Corrélation de Pearson	-,448**	,093	1	-,061	,356*
	Sig. (bilatérale)	,005	,583		,721	,030
	N	37	37	37	37	37
Q21	Corrélation de Pearson	,108	,094	-,061	1	,600**
	Sig. (bilatérale)	,524	,581	,721		,000
	N	37	37	37	37	37
A5	Corrélation de Pearson	,314	,643**	,356*	,600**	1
	Sig. (bilatérale)	,058	,000	,030	,000	
	N	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Q22 Q23 Q24 Q25 A6
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		Q22	Q23	Q24	Q25	A6
Q22	Corrélation de Pearson	1	,206	,281	,000	,666**
	Sig. (bilatérale)		,221	,092	1,000	,000
	N	37	37	37	37	37
Q23	Corrélation de Pearson	,206	1	,455**	,135	,717**
	Sig. (bilatérale)	,221		,005	,426	,000
	N	37	37	37	37	37
Q24	Corrélation de Pearson	,281	,455**	1	-,123	,680**
	Sig. (bilatérale)	,092	,005		,470	,000
	N	37	37	37	37	37
Q25	Corrélation de Pearson	,000	,135	-,123	1	,359*
	Sig. (bilatérale)	1,000	,426	,470		,029
	N	37	37	37	37	37
A6	Corrélation de Pearson	,666**	,717**	,680**	,359*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,029	
	N	37	37	37	37	37

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Explorer

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
A1	,162	37	,015	,901	37	,003
A2	,209	37	,000	,859	37	,000
A3	,184	37	,003	,894	37	,002
A4	,146	37	,045	,907	37	,005
A5	,206	37	,000	,922	37	,013
A6	,207	37	,000	,913	37	,007

a. Correction de signification de Lilliefors

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 A1
  /STATISTICS=MEAN SUM STDDEV VARIANCE.
```

Statistiques descriptives

	N	Somme	Moyenne	Ecart type	Variance
Q1	37	159	4,30	,618	,381
Q2	37	165	4,46	,558	,311
Q3	37	154	4,16	,764	,584
Q4	37	151	4,08	,795	,632
Q5	37	157	4,24	,597	,356
A1	37	157,20	4,2486	,39834	,159
N valide (listwise)	37				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Q6 Q7 Q8 Q9 A2
  /STATISTICS=MEAN SUM STDDEV VARIANCE.
```

Statistiques descriptives

	N	Somme	Moyenne	Ecart type	Variance
Q6	37	121	3,27	,871	,758
Q7	37	154	4,16	,602	,362
Q8	37	139	3,76	,641	,411
Q9	37	136	3,68	,784	,614
A2	37	137,50	3,7162	,40467	,164
N valide (listwise)	37				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Q10 Q11 Q12 Q13 A3
  /STATISTICS=MEAN SUM STDDEV VARIANCE.
```

Statistiques descriptives

	N	Somme	Moyenne	Ecart type	Variance
Q10	37	140	3,78	,584	,341
Q11	37	129	3,49	,870	,757
Q12	37	135	3,65	,588	,345
Q13	37	142	3,84	,553	,306
A3	37	136,50	3,6892	,34563	,119
N valide (listwise)	37				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Q14 Q15 Q16 Q17 A4
  /STATISTICS=MEAN SUM STDDEV VARIANCE.
```

Statistiques descriptives

	N	Somme	Moyenne	Ecart type	Variance
Q14	37	140	3,78	,630	,396
Q15	37	156	4,22	,479	,230
Q16	37	156	4,22	,630	,396
Q17	37	137	3,70	,909	,826
A4	37	147,25	3,9797	,33008	,109
N valide (listwise)	37				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Q18 Q19 Q20 Q21 A5
  /STATISTICS=MEAN SUM STDDEV VARIANCE.
```

Statistiques descriptives

	N	Somme	Moyenne	Ecart type	Variance
Q18	37	160	4,32	,626	,392
Q19	37	161	4,35	,676	,456
Q20	37	149	4,03	,726	,527
Q21	37	152	4,11	,699	,488
A5	37	155,50	4,2027	,32722	,107
N valide (listwise)	37				

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Q22 Q23 Q24 Q25 A6
  /STATISTICS=MEAN SUM STDDEV VARIANCE.
```

Statistiques descriptives

	N	Somme	Moyenne	Ecart type	Variance
Q22	37	148	4,00	,816	,667
Q23	37	155	4,19	,660	,435
Q24	37	154	4,16	,727	,529
Q25	37	148	4,00	,624	,389
A6	37	151,25	4,0878	,43388	,188
N valide (listwise)	37				

```
GET
  FILE='I:\spss\Sans titre2.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
T-TEST
  /TESTVAL=2.8
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A1	37	4,2486	,39834	,06549
A2	37	3,7162	,40467	,06653
A3	37	3,6892	,34563	,05682
A4	37	3,9797	,33008	,05426
A5	37	4,2027	,32722	,05380
A6	37	4,0878	,43388	,07133

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 2.8					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
A1	22,121	36	,000	1,44865	1,3158	1,5815
A2	13,772	36	,000	,91622	,7813	1,0511
A3	15,649	36	,000	,88919	,7739	1,0044
A4	21,740	36	,000	1,17973	1,0697	1,2898
A5	26,075	36	,000	1,40270	1,2936	1,5118
A6	18,055	36	,000	1,28784	1,1432	1,4325

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة إستبيانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة من أجل إسقاط الجانب النظري عليها، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات.

حيث خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تساهم بشكل كبير في تفعيل الحوكمة في البنوك التجارية، وهذا راجع لدور المراجع الداخلي في الكشف عن التجاوزات وكذا الإنحرفات والتقرير عنها، من أجل حفظ حقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة في البنك.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة البنوك، المراجعة الداخلية.

Résumé:

Cette étude vise à démontrer le rôle de l'audit interne dans l'activation des principes du gouvernance des banques, afin d'étudier un échantillon réalisé par questionnaire auprès des banques commerciales opérant dans la wilaya de m'sila afin de faire baisser le côté théorique de celui-ci, Et il a été utilisé pour le programme statistique **(spss)** pour l'analyse des données.

L'étude est achevé avec une conclusion dans laquelle on prévoit que l'audit interne contribue largement a la mise en marche de la gouvernance des banques, cela est dû a la personne chargée de l'audit, qui à son tour, révèle les transgressions et les dépassements qu'il peut signaler Pour protéger les droits des contribuables et les droits d'autres parties ayant des intérêts avec la banque.

Les mots clés: la gouvernance, la gouvernance des banques, l'audit interne.